

كيوسك الصحافة

نتنياهو ينجح... ولا يعصّ

أثبت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أنه سياسي ضعيف غير قادر على مواجهة خصومه السياسيين، وأنه يرضخ بسهولة للضغوط والتهديدات. وتؤكد الجمهور الإسرائيلي، مرة أخرى، أن رئيس الوزراء قد ينجح... ولكنه لا يعصّ.

يزعم نتنياهو أنه لم يتأثر بالضغط السياسي الذي مارسه نفتالي بينيت (وزير التعليم الإسرائيلي وزعيم حزب «البيت اليهودي») عليه في ما يخص مشروع قانون لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وأصفاً محاولة الضغط بـ«الإنذارات الكاذبة». لكن في لحظة الحقيقة، استسلم نتنياهو وتصرف عكس ما يمليه عليه ما بقي من ضميره السياسي.

نتنياهو لم يكن قوياً بما فيه الكفاية لتأجيل التصويت على مشروع قانون هو نفسه يعارضه، والذي قال في الماضي إنه قد يدفع إسرائيل إلى الوقوف أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة الضغوط السياسية التي مارسها حزب لديه ثمانية مقاعد في الكنيست، مضى نتنياهو قديماً في إقرار مشروع قانون حتى اليمين الإسرائيلي يعترف بأنه «يشرع السرقة» وهو «وصمة عار على جبين الدولة وهيئتها التشريعية».

في لحظة ضعفه السياسي، تصرف نتنياهو ضد حكمته السياسية. ففي زمن السياسة الجديدة، التي تهيمن عليها لغة القوة، سيدفع نتنياهو، وبالأخص لكونه قائداً لدولة تقع في منطقة حساسة في الشرق الأوسط، ثمناً دبلوماسياً باهظاً بسبب عدم قدرته على الصمود تحت وطأة الضغوط. كيف سيمثل نتنياهو مصالح إسرائيل في وجه أعدائها إذا لم يستطع حتى الوقوف في وجه بينيت؟ كيف سينظر زعماء مثل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إليه الآن بعدما ظهر ضعيفاً في وجه معارضيه السياسيين؟ والأهم من ذلك كله، أي نوع من الزعماء مستعد للعمل ضد مصلحة دولته مجرد أنه يخشى خسارة حياته السياسية؟

(من افتتاحية «هآرتس»)



للقانون. وقال عباس في خلال مؤتمر صحفي مشترك مع هولاند، إن «التشريع... الذي يجيز سرقة الأراضي الفلسطينية الخاصة لمصلحة المستوطنين، ويشزع بأثر رجعي البناء الاستيطاني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وبما فيها القدس الشرقية، مخالف للقانون الدولي». ومن جهته، دعا هولاند «إسرائيل وحكومتها إلى التراجع عن هذا القانون»، معتبراً أن القانون سيؤدي إلى «ضم للأراضي المحتلة بحكم الأمر الواقع».

وعلى المستوى الدولي، أرجأ الاتحاد الأوروبي القمة السياسية التي كان من المقرر عقدها مع إسرائيل في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، وذلك «احتجاجاً على موجة الاستيطان الأخيرة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، إضافة إلى إقرار القانون الجديد»، وفق ما ذكره موقع «واللا» الإلكتروني.

إلى ذلك، أدان وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، توبياس إلوود، القانون، مشيراً إلى أنه «مثير للقلق ويتيح المجال لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، ويهدد حل الدولتين وإمكانية التوصل إلى سلام». واللافت أن هذه الإدانة أتت بعد يوم واحد فقط على لقاء رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ورئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، في لندن، التي عبرت عن «تمسك بلأدائها بحل الدولتين، وأن الاستيطان من شأنه أن يعوق تحقيق هذا الهدف».

وفي سياق الحديث عن «التأثر بالرياح الترامبية»، جُمع المحللون الإسرائيليون على أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «ملتزمة تجاه تحقيق المصالح القومية الإسرائيلية العليا أكثر من إرادة سلفه باراك أوباما». وقد شكر أمس، النائب عن حزب «البيت اليهودي» بتسلئيل سموتريتش، وهو أحد أشد داعمي القانون، الشعب الأميركي لانتخابه دونالد ترامب، على «لأن «من دونه، فإن القانون، على الأغلب، لم يكن سيقر».

حاولوا وضع بند في النسخة الأولى من اقتراح القانون، يلغي أوامر «العليا» المتعلقة بإخلاء أو هدم أي بؤرة استيطانية أقيمت على أرض فلسطينية بملكية خاصة، لكن حزب «كولانو» (بزعامه وزير المال موشيه كحلون) اعترض على ذلك «لعدم



إذا ما تقرر بناء مستوطنات، فإن القانون يجيز مصادرة أراض فلسطينية



عرقلة عمل أعلى هيئة قضائية في إسرائيل (العليا)»، فأزيل البند ليُقر بصيغته الحالية.

من جهة أخرى، رأت «القائمة العربية المشتركة» التي تضم أربعة أحزاب عربية في الكنيست، أن «قانون تسوية الاستيطان رسالة واضحة للعالم أجمع بأن إسرائيل ماضية في سياسة الاحتلال والاستيطان والحرب». وأضافت في بيان أصدرته أمس، أن «القانون الفاشي والعنصري الذي يشرع جرائم الاحتلال وينهب الأراضي الفلسطينية، أعدم الخيار السلمي وسدّ الأفق أمام إمكانية استقلال الشعب الفلسطيني، حيث استغلت حكومة اليمين هيمنتها لتبويض المستوطنات وضمها وشرعنة النهب والسلب». وقررت «المشتركة» عدم التوجه إلى «العليا» لالتماس على «القانون»، وذلك بهدف «عدم منح القرار شرعية سياسية، لأن القانون الوحيد الذي يسري على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 هو القانون الدولي وليس الإسرائيلي».

وفي باريس، أعلن الرئيسان الفرنسي فرنسوا هولاند، والفلسطيني محمود عباس، «الرفض الشديد»



الاستيطان». وشددت على أن «على المحكمة العليا أن تفهم أنه يجب ألا تنزلق إلى النقاشات، أو تتدخل في صيغة القانون الذي يتعامل مع قضية سياسية واضحة»، مهددة بأنه «إذا عملت المحكمة العليا على إلغاء القانون فستواجه (من قبلنا)، إذ سنعمل على تعزيز تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة».

وفي السياق، أشارت «هآرتس» إلى أن أعضاء من حزب «البيت اليهودي»

مقالة تحليلية

ثمن الخضوع للاحتلال أكبر من ثمن مقاومته

أكد حجم العدوان وتوترته المدى الذي بلغه، على أن ضربات جيش العدو لم تكن سوى ترجمة لبرامج عسكرية جاهزة لدى جيش العدو. وعلى المستوى السياسي، بدا كما لو أن نتنياهو كان ينتظر فرصة من هذا النوع.

منذ ما بعد تولي أفيغدور ليبرمان منصب وزير الأمن، فرضت إسرائيل معادلة غير تناسبية إزاء قطاع غزة. وعمدت إلى ذلك عبر توسيع نطاق الاعتداءات التي كانت تمهد لها الصواريخ العشوائية وتطلقها مجموعات سلفية، ويردّ عليها جيش العدو باستهداف مواقع المقاومة في القطاع، وهو يدرك تماماً خلفية وأهداف المجموعات التي تقف وراء هذه الصواريخ.

وكما هي الحال، مع ما سبق من اعتداءات، يأتي اعتداء أول من أمس امتداداً للسياسة العدوانية الإسرائيلية ضد سكان القطاع وفصائل المقاومة. وهي سياسة تقوم وفق معادلة تهدف إلى تدفيع الشعب الفلسطيني ثمن تبنيه لخيار المقاومة. ولعل شرعنة الكنيست لمصادرة الأراضي الفلسطينية، بأغلبية 60 عضواً في الكنيست، أتى ليعزز مرة أخرى فشل الرهان على خيار «التسوية»، ويكشف أيضاً عن أن ثمن الخضوع للاحتلال، أكبر من ثمن مقاومته. فضلاً عن أن الأول ينطوي على دفع أثمان كبرى من دون ثمار متناسبة، والثاني يقوم على تقديم التضحيات في مقابل التحرير.

مع ذلك، هدف استغلال نتنياهو للصراخ اليتيم، لتحقيق أكثر من هدف في الساحة الداخلية. فهو أراد أن يقدم نفسه كزعيم يملك التصميم وشجاعة القرار، للدفاع عن أمن شعب إسرائيل. وهو ما برز في تعقيبته: «إن سياستنا واضحة، من يطلق النار علينا سنرد عليه بالنار وبقوة، ليس هناك شيء اسمه تنقيط إطلاق نار دون رد».

أيضاً، شكلت اعتداءات جيش العدو فرصة إضافية للتغطية على ملفات الفساد، وقطعاً للطريق على مزايده اليمين المتطرف الذي يناكف نتنياهو في الموقف من حكم حماس في القطاع وعدم إبداء الحزم المطلوب، وتحديدًا بعد تقرير مراقب الدولة الذي لم يكن الانطباع الذي تبلور في أعقابها في مصلحة نتنياهو.

وهكذا استطاع نتنياهو أن يفرض على جدول اهتمامات الجمهور الإسرائيلي، عناوين استيطانية وأمنية وسياسية تتصل بتطورات المنطقة وإيران... بدلاً من ملاحقة تفاصيل ملفات الفساد التي وضعت مستقبله الشخصي والسياسي على مفترق حاسم.

رسمياً إسرائيلياً، وبلغة قانونية، أن الضفة الغربية لم تعد منطقة نزاع، بل باتت جزءاً من كيان الاحتلال. هذا المفهوم هو الذي دفع اليمين الإسرائيلي إلى وصفه بالمحطة التاريخية، والانقلاب، وذلك انطلاقاً من أن ما جرى هو امتداد لسياسة التوسع الاستيطاني، وترجمة لاستراتيجية تهويد الأرض والهوية، وقطعاً للطريق على إقامة كيان سياسي فلسطيني، يحمل اسم «الدولة الفلسطينية». وقفزة باتجاه تصفية القضية الفلسطينية، عبر دفع الطرف التسويقي للبحث عن حلول خارج فلسطين.

وكغيره من الاعتداءات التي تنطوي على مفاعيل تاريخية واستراتيجية، ما كان كيان العدو ليبادر إليه، إلا استناداً إلى قراءة وتقدير يتصل بالبيئة الإقليمية والدولية.

يتزامن المسار التصاعدي للاعتداءات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مع انفتاح عربي - خليجي، على إسرائيل. وفي ظل ترويج مفهوم أن إسرائيل جزء من معادلة إقليمية يمكن الارتقاء بالعلاقة معها إلى رتبة «الحليف» على قاعدة المصالح المشتركة، وفي مواجهة كل من يرفع راية تحرير فلسطين.

وهو ما ترى فيه إسرائيل عامة، واليمين خاصة، ظرفاً مثالياً لمزيد من التوسع الاستيطاني. أيضاً، من الصعب الفصل بين الاندفاع الاستيطانية الإسرائيلية، التي كان قانون المصادرة أحد تجلياتها، عن تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية - الحدث الذي رأى فيه اليمين الإسرائيلي فرصة تاريخية للانقضاض على ما بقي من أرض فلسطينية.

وهكذا يتجلى الاستيطان بالنسبة إلى كيان الاحتلال، كهدف واستراتيجية في آن واحد. من جهة، يجسد جوهر الحركة الصهيونية التي تقوم على جمع يهود العالم ضمن وطن قومي على أرض فلسطين. ومن جهة أخرى، هو السبيل لتهويد الأرض والذاكرة، وقطع الطريق على أي ترتيب سياسي يسمح للفلسطينيين بكيان «سيادي» على جزء يسير من أرض فلسطين. وفي قطاع غزة المحاصر، استغل العدو الإسرائيلي الصراخ اليتيم الذي سقط في جنوب إسرائيل كي يشن ضربات عسكرية أبعد ما تكون عن كونها رد فعل. ووجه سلسلة من الضربات التي استهدفت مجموعة أهداف اختارها جيش العدو، من ضمن خطة استهداف قدرات المقاومة في غزة، وبالإستناد إلى تقدير مفاده أن فصائل المقاومة حريصة على تجنب مواجهة واسعة.

علي حيدر

لا تعيننا كثيراً ردود الفعل الإسرائيلية الداخلية المحذرة من مفاعيل قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية. فمعارضتها تنبع من الحرص على أمن كيان الاحتلال ومكانته الدولية وهويته اليهودية، ليس إلا. مع ذلك، تشي بعض الانتقادات الداخلية بأن مفاعيل هذا القانون وتداعياته، لجهة ما قد ينتج من تحديات وفرص، هي قضية سجالية في الوسط الإسرائيلي، لكونها خطوة غير مضمونة العواقب.

وكتشفت شرعنة مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة، وبمفعول رجعي، عن تمادي أساليب العدوان «المقونن» على الشعب الفلسطيني، وعكست الرؤية والتقدير اللذين استند إليهما صانع القرار في تل أبيب للتجروء على هذه الخطوة في هذه المرحلة بالذات.

بعيداً عن موقف المحكمة العليا، التي تسود تقديرات بأنها قد تبطل هذا القانون، وهو ما تذرعت به إدارة دونالد ترامب لتجنب التعليق على القانون، لكونها تملك الصلاحية للقيام بذلك، فالموكّد أن المبادرة لسنّ مثل هذا القانون تشكل تطوراً في العدوان، وذلك بالقياس إلى العناوين والأساليب التي اعتمدها للزحف الاستيطاني تاريخياً، وهو ما دفع أعضاء الكنيست لتوفير مظلة قانونية له. وبهذه الطريقة يتحوّل الاعتداء إلى تنفيذ للقانون في كيان الاحتلال. بعد استكمال احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، تذرعت إسرائيل لتنفيذ خطتها الاستيطانية بشعار «الأغراض العسكرية»، الذي استندت إليه طوال السبعينيات تقريباً (باستثناء معاليه أدوميم التي كان لها خصوصية محددة). بعد ذلك اعتمدت إسرائيل «تكتيكاً» آخر للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. إذ جرى بالتدرج إعلان أكثر من 900 ألف دونم في الضفة الغربية على أنها أراض دولة، وهي أراض لم تكن معروفة في السابق على أنها تخضع للملكية الدولة. وبعد هذه الخطوة صُمّت غالبيتها الساحقة إلى مناطق نفوذ للمجالس المحلية والمجالس الإقليمية التابعة للمستوطنات. وفي كل ما مضى شرعنت المحكمة العليا الخطوات الاستيطانية.

من هنا، فإن شرعنة الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الخاصة، التي أقاموا عليها نحو 4000 وحدة استيطانية، بشكل ارتقاء في العدوان الاستيطاني على قاعدة «شرعن ثم فرعن». وهو ما يعني أيضاً، إعلاناً